

يحظر النشر حتى: 08:15 ص (بتوقيت دبي) / 04:15 ص (بالتوقيت العالمي)، 9 مايو 2017

مؤشر بنك الإمارات دبي الوطني لمراقبة حركة الاقتصاد بدبي أقوى تحسن في الظروف التجارية منذ شهر فبراير 2015

دبي، 9 مايو 2017:

شهدت الشركات العاملة في القطاع الخاص في دبي تحسناً آخرًا في الظروف التجارية في بداية الربع الثاني. وأشار إلى ذلك مؤشر بنك الإمارات دبي الوطني لمراقبة حركة الاقتصاد بدبي - وهو مؤشر مركب معدل موسميًا تم إعداده ليقدم نظرة عامة دقيقة على ظروف التشغيل في اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط - الذي سجل ارتفاعاً من 56.6 نقطة إلى 57.7 نقطة. علاوة على ذلك، فقد أشار المؤشر الرئيسي إلى أسرع تحسن في ظروف التشغيل في 26 شهراً.

وأشارت بيانات شهر إبريل إلى قوة الأداء على مستوى القطاعات الفرعية الثلاثة التي تتابعها الدراسة، يتصدرها في ذلك التحسن المتسارع في قطاع الإنشاءات (سجل المؤشر 57.9 نقطة)، يليه بفارق بسيط قطاع الجملة والتجزئة (57.8 نقطة) وقطاع السفر والسياحة (57.0 نقطة).

تشير القراءة الأقل من 50.0 نقطة إلى أن اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط يشهد تراجعاً بشكل عام؛ وتشير القراءة الأعلى من 50.0 نقطة إلى أن هناك توسع عام. وتشير القراءة 50.0 نقطة إلى عدم حدوث تغير.

وتشمل الدراسة اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط في دبي، مع بيانات قطاعية إضافية منشورة بخصوص قطاعات السياحة والسفر، والجملة والتجزئة، والإنشاءات.

وفي إطار تعليقها على نتائج مؤشر بنك الإمارات دبي الوطني لمراقبة حركة الاقتصاد بدبي، قالت خديجة حق، رئيس بحوث الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الأسواق العالمية والخزينة في بنك الإمارات دبي الوطني: "إن الارتفاع الكبير الذي شهده مؤشر قطاع الإنشاءات في شهر أبريل يدعو إلى التفاؤل، خاصة وأنه قد تخلف عن أداء مؤشرات قطاعات التجارة العامة وتجارة التجزئة والسياحة والسفر خلال الربع الأول من العام. وقد دعمت البيانات الأخيرة الصادرة عن مؤشر بنك الإمارات دبي الوطني لمراقبة حركة الاقتصاد بدبي رؤيتنا بأن الاستثمار في البنية التحتية قبيل إكسبو 2020 يعد عنصراً محورياً في نمو إمارة دبي خلال السنتين أو الثلاث سنوات القادمة".

النتائج الأساسية

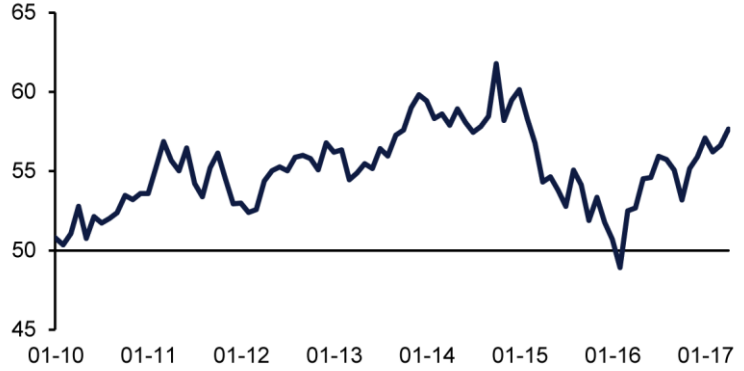
- مؤشر مراقبة حركة الاقتصاد بدبي يقفز إلى أعلى مستوياته في 26 شهراً
- زيادة قوية في النشاط التجاري، يتصدرها قطاعي الجملة والتجزئة والإنشاءات
- أسرع زيادة في الطلبات الجديدة في أكثر من عامين

النشاط التجاري والتوظيف

جاء التحسن الأخير في ظروف التشغيل بالقطاع الخاص مدفوعاً بتحسناً قوياً في الإنتاج، يتصدره قطاعي الجملة والتجزئة والإنشاءات. علاوة على ذلك، فقد كان معدل النمو هو ثاني أسرع معدل في 26 شهراً (بعد شهر يناير 2017). وأرجعت الشركات المشاركة في الدراسة زيادة النشاط التجاري إلى تحسن الأوضاع الاقتصادية والمشروعات الجديدة.

ازداد معدل التوظيف على مستوى القطاعات الرئيسية الثلاثة خلال شهر إبريل، ولو بمعدلات متواضعة.

مؤشر بنك الإمارات دبي الوطني لمراقبة حركة الاقتصاد بدبي™
يُعدّل موسميًا، 50 = بدون تغيير



المصادر: بنك الإمارات دبي الوطني، IHS Markit

الأعمال الجديدة الواردة والتوقعات بخصوص النشاط التجاري

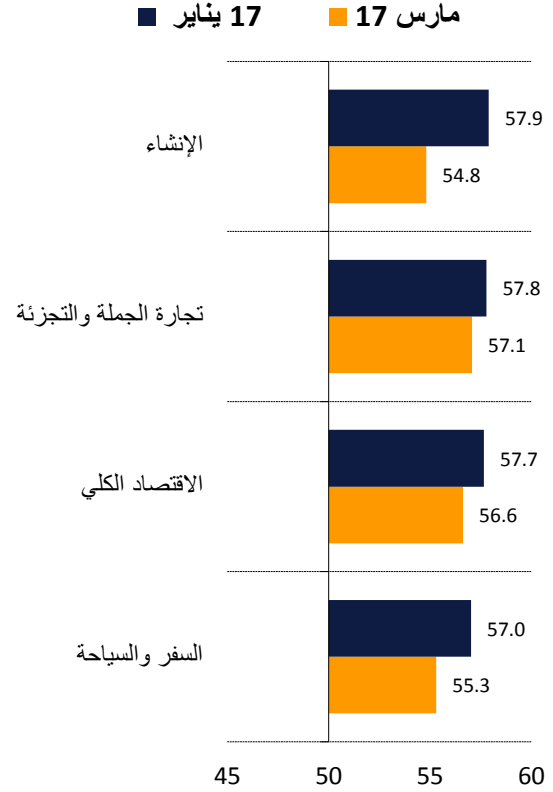
استمرت زيادة الأعمال الجديدة للشهر الرابع عشر على التوالي في شهر إبريل، الأمر الذي ربطه أعضاء اللجنة بالخلفية الاقتصادية الداعمة عمومًا، وفي بعض الحالات بالعروض الترويجية وزيادة عدد المشروعات الإنشائية. أما من حيث القطاعات، فقد سجلت شركات الإنشاءات أقوى تحسن في الأعمال الجديدة.

وانعكاسًا للتحسنات القوية في أحوال القطاعات الفرعية الكبرى جميعها، أشارت شركات القطاع الخاص في دبي إلى زيادة مستوى التفاؤل بشأن توقعات نمو النشاط التجاري خلال العام المقبل بعد أن سجل شهر مارس أدنى قراءة في سبعة أشهر. وبشكل عام، كانت درجة التفاؤل متماشية بشكل عام مع المتوسط المسجل منذ بدء السلسلة في شهر إبريل 2012.

تكاليف مستلزمات الإنتاج ومتوسط الأسعار المفروضة

ازداد متوسط أعباء التكلفة بوتيرة متواضعة على مستوى القطاع الخاص في دبي في شهر إبريل، حيث جاء معدل التضخم متماشياً بشكل عام مع الاتجاه المسجل خلال سلسلة ارتفاع الأسعار الحالية الممتدة لـ 14 شهرًا. شهدت شركات الإنشاءات والجملة والتجزئة زيادة في تكاليف مستلزمات الإنتاج، في حين شهدت شركات السفر والسياحة تراجعًا فيها. ورغم ارتفاع التكاليف، فقد استمر تراجع متوسط أسعار المبيعات للشهر التاسع على التوالي. علاوة على ذلك، فقد كان معدل التراجع أسرع من الشهر السابق وكان متواضعًا في مجمله. وقدمت القطاعات الفرعية الكبرى الثلاثة جميعها تخفيضات لجذب الزبائن في ظل تقارير تفيد بحدة المنافسة.

مؤشر بنك الإمارات دبي الوطني لمراقبة حركة الاقتصاد بدبي: ملخص القطاع
يُعدّل موسميًا، 50 = بدون تغيير



لمصادر: بنك الإمارات دبي الوطني، IHS Markit

- النهاية -

سيتم نشر تقرير مؤشر بنك الإمارات دبي الوطني لمراقبة حركة الاقتصاد بدبي التالي في 11 يونيو 2017 الساعة 08:15 ص
(بتوقيت دبي)

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ:

تميم القنطار
أصدقاء بيرسون-مارسنتيلر
دبي، الإمارات العربية المتحدة
هاتف: +9714 4507600
بريد إلكتروني: Tameem.Alkintar@bm.com

ابراهيم سويدان
نائب رئيس أول
رئيس إدارة الشؤون المؤسسية للمجموعة
بنك الإمارات دبي الوطني
هاتف: +9714 6094113 / متحرك: +971506538937
البريد الإلكتروني: ibrahims@emiratesnbd.com

جوانا فيكرز
اتصالات الشركة
Markit
هاتف: +44 207 260 2234
البريد الإلكتروني: joanna.vickers@ihsmarkit.com

ملاحظات للمحررين

يعتمد مؤشر بنك الإمارات دبي الوطني لمراقبة حركة الاقتصاد بدبي، والذي تنتجه شركة ماركيت، على البيانات التي يتم الحصول عليها عبر الإجابات على الاستبيانات التي يتم إرسالها إلى كبار المدراء التنفيذيين في ما يقرب من حوالي 600 شركة قطاع خاص، والتي تم اختيارها بعناية بالغة لتقدم تمثيلاً دقيقاً لهيكل دبي الاقتصادي، وتشمل قطاعات الصناعات والخدمات والتشييد والبناء والتجزئة.

اللجنة متطابقة مع مجموعة التصنيف الصناعي القياسي (SIC)، بناء على إسهام الصناعة في إجمالي الناتج المحلي (GDP) وتعكس إجابات الاستبيان حجم التغيير، إن وجد، في الشهر الحالي مقارنة بالشهر الماضي بناء على البيانات التي يتم جمعها في منتصف الشهر.

يعرض 'تقرير المؤشر الاقتصادي' لكل مؤشر من المؤشرات مؤشر "الانتشار". وهذا المؤشر عبارة عن مجموعة من الردود الإيجابية، إضافة إلى أن نصف هذه الإجابات تشير إلى "نفس القيمة". تعتبر مؤشرات الانتشار ذات خصائص مؤشرات رئيسية، وهي ملخص قياس مناسب يوضح الاتجاه السائد للتغيير. تشير قراءة المؤشر الأعلى من 50 نقطة إلى زيادة شاملة في المتغير، والأدنى من 50 نقطة إلى الانخفاض.

إن مؤشر الإمارات دبي الوطني لمراقبة حركة الاقتصاد بدبي هو مؤشر مركب من خمسة مؤشرات فردية تضم القيم التالية: الطلبات الجديدة - 0.3، الإنتاج - 0.25، التوظيف - 0.2، ومواعيد تسليم الموردين - 0.15، مخزون السلع المشتراة - 0.1، مع عكس مؤشر مواعيد التسليم بحيث تتحرك في اتجاه قابل للمقارنة. ومؤشر الإمارات دبي الوطني لمراقبة حركة الاقتصاد بدبي يمثل مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي للإمارات العربية المتحدة.

لا تقوم مجموعة Markit بتعديل البيانات التي تستند عليها الدراسة بعد نشرها لأول مرة، ولكن قد يتم تعديل عوامل التعديل الدورية من آن لآخر بحسب الحاجة وهذا ما يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة دورياً.

نبذة عن بنك الإمارات دبي الوطني

بنك الإمارات دبي الوطني هو مجموعة مصرفية رائدة في منطقة الشرق الأوسط. كما في 31 مارس 2017 بلغ مجموع أصول المجموعة 452مليار درهم (ما يعادل تقريباً 123 مليار دولار أمريكي). وتعتبر المجموعة رائدة في مجال تقديم الخدمات المصرفية الرقمية في دول مجلس التعاون الخليجي، ومساهماً رئيسياً في الصناعة المصرفية الرقمية على المستوى العالمي، وسجل البنك تنفيذ أكثر من 90 في المائة من التحويلات المالية والطلبات خارج فروع البنك.

وتقوم المجموعة بتقديم أعمال مصرفية رائدة للأفراد في الدولة من خلال شبكة فروعها التي تضم 222 فرعاً إضافة إلى 1013 جهاز صراف آلي وجهاز إيداع فوري في الدولة وفي الخارج. كما يمتلك بنك الإمارات دبي الوطني حضوراً قوياً في وسائل التواصل الاجتماعي ولديه عدد كبير من المتابعين، وهو البنك الوحيد في منطقة الشرق الأوسط الذي يصنف ضمن الـ 20 المرتبة الأولى في تصنيف "Power 100"، الذي تعدّه "ذا فايننشال براند". وتعتبر المجموعة اللاعب الرئيسي في مجال الأعمال المصرفية للشركات في الدولة وتقوم بتقديم الأعمال المصرفية الإسلامية والأسواق العالمية والخزينة والاستثمارية والخاصة وإدارة الأصول وعمليات الوساطة. وقد قامت وكالة التصنيف الائتماني "موديز" بترقية تصنيف الودائع طويلة الأجل لبنك الإمارات دبي الوطني إلى (A3) وتقييمه الائتماني الأساسي إلى (ba1). وإلى جانب امتلاك البنك لمستوى عال من التمويل والسيولة، يعكس هذا التقييم مدى التحسن الذي طرأ على أداء البنك ومدى الصلابة التي اكتسبها.

وتعمل المجموعة في الإمارات العربية المتحدة ومصر والمملكة العربية السعودية وسنغافورة والمملكة المتحدة ولديها مكاتب تمثيلية في الهند والصين وإندونيسيا. وتعتبر المجموعة من أكثر المؤسسات نشاطاً في المشاركة بأهم مبادرات التطوير والانماء في دولة الامارات العربية المتحدة كما أنها تقوم بدعم مختلف المؤسسات التعليمية والبيئية والثقافية والخيرية والمجتمعية.

للمزيد من المعلومات الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني: www.emiratesnbd.com

نبذة عن مجموعة IHS Markit (www.ihsmarkit.com)

تعد مجموعة IHS Markit (ناسداك: معلومات) مؤسسة رائدة في المعلومات الحساسة والتحليلات وصياغة حلول للصناعات والأسواق الأساسية التي تقود الاقتصادات العالمية. وتقدم الشركة للعملاء معلومات الجبل المقبل وتحليلاتها وحلولها فيما يخص الأعمال التجارية والتمويل والحكومة، ومساعدتهم على تحسين كفاءتهم التشغيلية وتوفير رؤى متعمقة تقود إلى قرارات مدروسة واثقة. تمتلك مجموعة IHS Markit أكثر من 50 ألف عميل من لشركات ولحكومات رئيسية، وتضم هذه القائمة 85 بالمانه من أكبر 500 شركة مدرجة على قائمة فورتشن جلوبال والمؤسسات المالية الرائدة عالمياً. يقع المقر الرئيسي لمجموعة IHS Markit في لندن وهي ملتزمة بتحقيق النمو المربح المستدام.

IHS Markit هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd. جميع أسماء الشركة والمنتجات الأخرى قد تكون علامات تجارية لمالكها المعنيين. © IHS Markit Ltd 2017. جميع الحقوق محفوظة.



تؤول ملكية أو ترخيص حقوق الملكية الفكرية لمؤشر الأداء الاقتصادي **PMI™** الخاص بالإمارات العربية المتحدة والصادر عن بنك الإمارات دبي الوطني لمجموعة **IHS Markit** أو بترخيص منها. ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح به، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو التوزيع، أو النشر، أو نقل البيانات بأي وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من مجموعة **IHS Markit**. ولا تتحمل مجموعة **IHS Markit** أي مسؤولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات ("البيانات") الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو حالات عدم الدقة، أو حالات الحذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل مجموعة **IHS Markit** أي مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأحداث الخاصة، أو الأضرار التبعية التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. يعتبر **Purchasing Managers' Index™** و **PMI™** إما أن تكون علامات تجارية مسجلة باسم **Markit Economics Limited** أو حاصلة على ترخيص بها، ويقوم بنك الإمارات دبي الوطني باستخدام العلامات الواردة أعلاه بموجب ترخيص. تعتبر كلمة **IHS Markit** علامة تجارية مسجلة باسم **IHS Markit Limited**.